

عضو في بنك إنكلترا: رفع الفائدة لا بد منه مهما كانت التكلفة



أكد عضو في بنك إنكلترا الجمعة أنه سيتعين على البنك مواصلة رفع معدلات الفائدة في مواجهة التضخم المتواصل، حتى وإن أثقل ذلك كاهل الاقتصاد البريطاني المتعثر وأجج أزمة تكلفة المعيشة.

وقال ديف رامسدن في خطاب «مهما كانت التداعيات سلبية على الاقتصاد يترتب على اللجنة السياسية النقدية أن «تستمر في مسارها وتعتمد سياسة نقدية تتوافق مع هدفها لتضخم بنسبة 2 بالمئة

تشهد بريطانيا أعلى نسبة تضخم بين دول مجموعة السبع، بنسبة 10 بالمئة تقريباً. ويتوقع بنك إنكلترا أن يرتفع فوق هذا الحد في الخريف ولأشهر عدة

وعزا البنك النسبة الأكبر من التضخم إلى الحرب في أوكرانيا والارتفاع الحاد في أسعار الغاز الذي نجم عنها، لكنه أعرب عن خشيته من أن يطال التضخم باقي القطاعات الاقتصادية

إلى ذلك، قدمت الحكومة البريطانية الجديدة منذ اجتماعها في أيلول/سبتمبر ميزانية مثيرة للجدل: وضع سقف مكلّف

لأسعار الطاقة ولكن أيضاً تخفيضات ضريبية كبيرة

يتوقع أن تحد هذه الإجراءات من ذروة التضخم على المدى القصير، ولكن من خلال تعزيز القوة الشرائية يمكن أن
تفاقمه على المدى الطويل

وأشار رامسدن إلى أن المستثمرين في سوق المشتقات يراهنون على بقاء نسبة التضخم في بريطانيا أعلى مقارنة
بمنطقة اليورو والولايات المتحدة لمدة خمس سنوات

مؤشر الفائدة

بدأ بنك إنكلترا برفع مؤشر الفائدة الرئيسي في نهاية عام 2021 قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أو البنك المركزي
الأوروبي، لكنه رفعها بمقدار 0,5 نقطة مئوية فقط في أيلول/سبتمبر، مقارنة بـ 0,75 نقطة للاحتياطي الفيدرالي والبنك
المركزي الأوروبي

ويعتد ديف رامسدن ضمن أقلية دافعت عن زيادة قدرها 0,75 نقطة

وقال «تدرك لجنة السياسة النقدية جيداً أن أفعالنا تزيد الصعوبات الحالية» من خلال جعل الاقتراض أكثر تكلفة

إلى ذلك، أحدثت إعلانات الحكومة «صدمة» في السوق البريطانية، وفق رامسدن: انخفاض الجنيه إلى أدنى مستوى
تاريخي له مقابل الدولار وارتفعت فائدة السندات الحكومية طويلة الأجل إلى حد كبير لدرجة أن بنك إنكلترا اضطر إلى
التدخل

ورأى رامسدن أن تدخل بنك إنكلترا في سوق السندات لم يكن «عملية على صلة بالسياسة النقدية: اشترينا سندات،
«لكن العملية كانت برأيي وسيلة لكسب الوقت

والخميس، أكد جون كونليف عضو آخر في لجنة السياسة النقدية، أن الإجراءات كانت ضرورية لاحتواء الصدمة في
سوق السندات ومنعها من التوسع، والسبب «باضطرابات شديدة في أسواق التمويل وبالتالي إحداث عدم استقرار
«مالي عام

(أ ف ب)